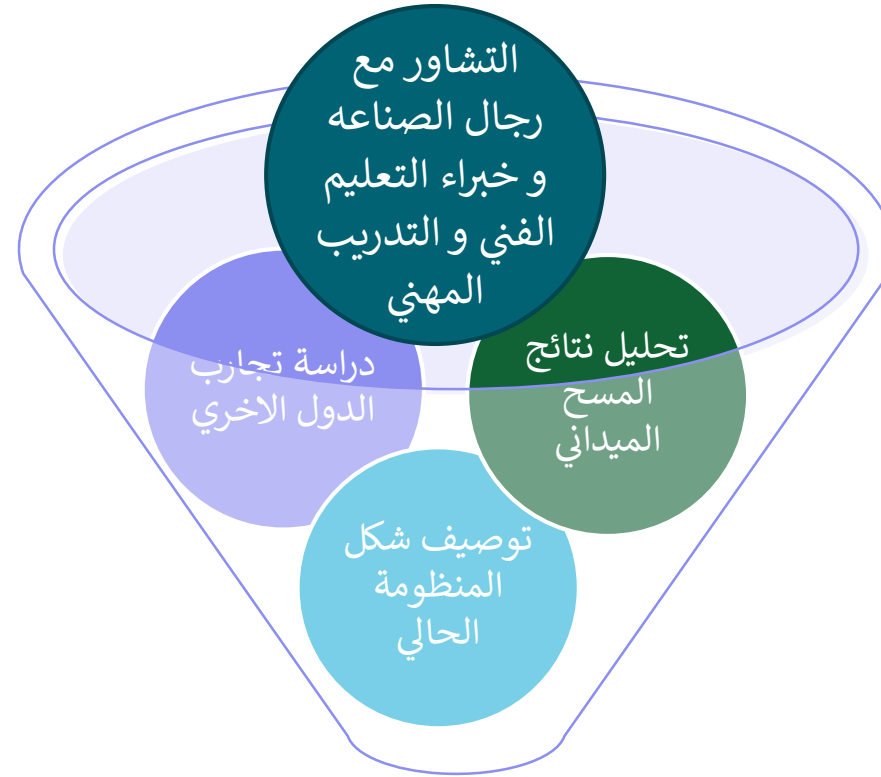


# مقترح بخارطة طريق رباعية الأبعاد للانطلاق بمنظومة التعليم والتدريب الفني والمهني في مصر



**الخريطة رباعية الأبعاد**



- تؤسس الخريطة المقترحة للاتجاهات الاساسية اللازمة لتحقيق نقلة نوعية في منظومة التعليم والتدريب الفني في مصر بحيث تأخذ في اعتبارها التعديلات المؤسسية المطلوبة واحتياجات المنشآت الصناعية التي تختلف وفقا لأحجامها وتوزيعها الجغرافي والقطاع الصناعي الفرعي.

# الأسس التي تنطلق منها خارطة الطريق

- لا ينظر لنقاط الضعف بمنظور سلبي و لكن ينظر لها بمنظور إيجابي كفرصة لاستثمار جديد.
- دعم الأداء الضعيف في كل مجال بما يناسبه و يحتاجه (مبدأ الانصاف في السياسات) مع تحفيز الأداء الجيد على مزيد من التحسين حتى يصبح نموذجا للآخرين.
- التركيز على سياسات لدعم إقليم أو حجم أو قطاع لا يعني تجاهل باقي القطاعات أو أحجام المنشآت أو الأقاليم.
- العمل بالتوازي على السياسات قصيرة الأجل التي تحقق مكاسب سريعة و السياسات طويلة الأجل على ألا تكون الأولى في اتجاه مختلف يسبب ضررا على المدى الطويل.
- الاستفادة بشكل مكثف من تجارب الدول الأخرى و عدم الحاجة لإعادة اختراع العجلة و النظر لمصر دائما على أنها حالة خاصة و مختلفة، فالتنافسي  $m$  تقوم علي معايير تنطبق على الجميع.
- الطلب على العمالة ينبثق من الطلب على السلع  $derived\ demand$  و بالتالي أي تناول لمشاكل العمالة و درجة الاحتياج لها لا يمكن فصله عن الاستثمار و مناخ الأعمال الداعم بشكل عام (البنية التحتية المتخصصة من معامل، وتطوير منظومة اللوجيستيات والنقل، وتطوير منظومة الابتكار وحماية الملكية الفكرية).

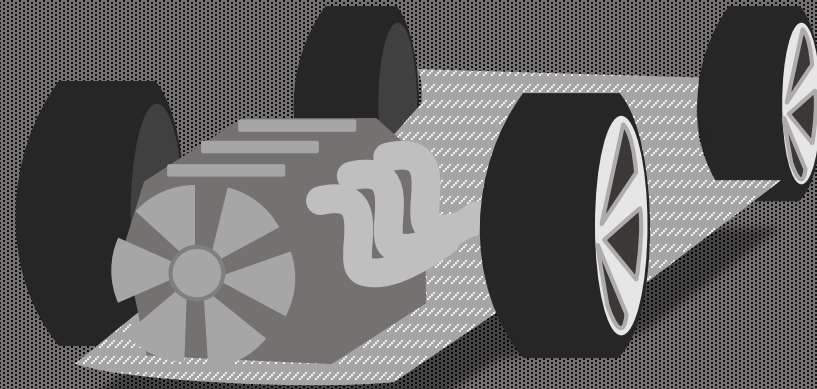
# أبعاد الخارطة الأربعة

|   |               |
|---|---------------|
|  | البعد المؤسسي |
|  |               |
|  |               |
|  |               |



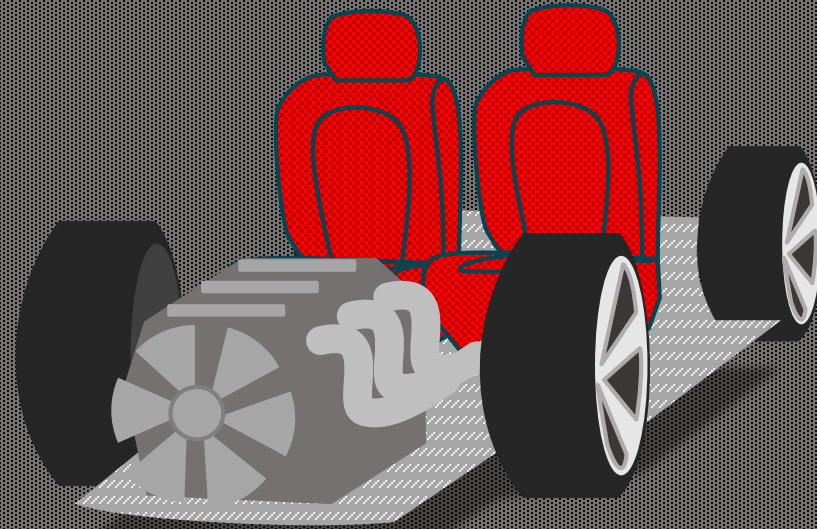
# أبعاد الخارطة الأربعة

|   |               |
|---|---------------|
|  | البعد المؤسسي |
|  | البعد الحجمي  |
|  |               |
|  |               |



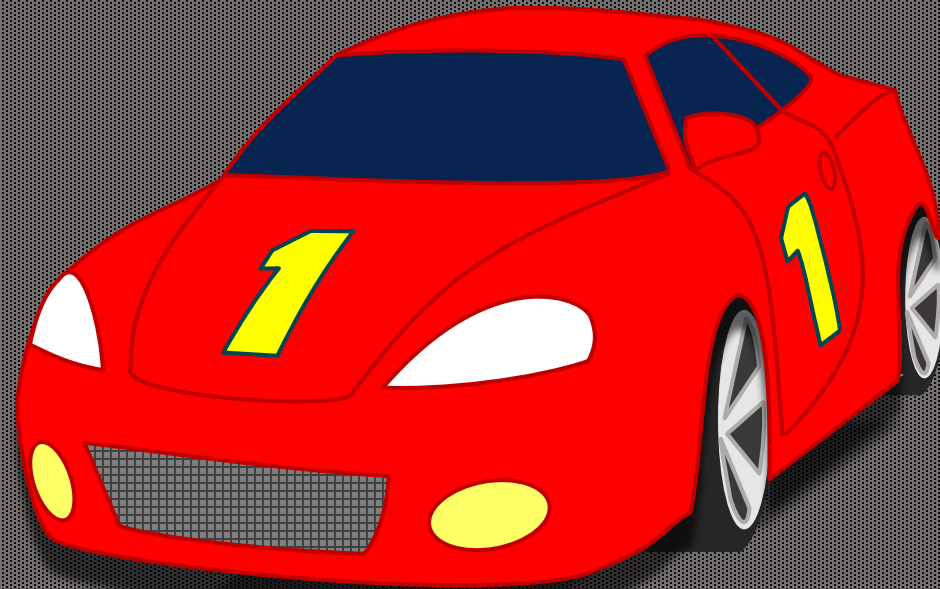
# أبعاد الخارطة الأربعة

|   |                |
|---|----------------|
|  | البعد المؤسسي  |
|  | البعد الحجمي   |
|  | البعد الجغرافي |
|  |                |



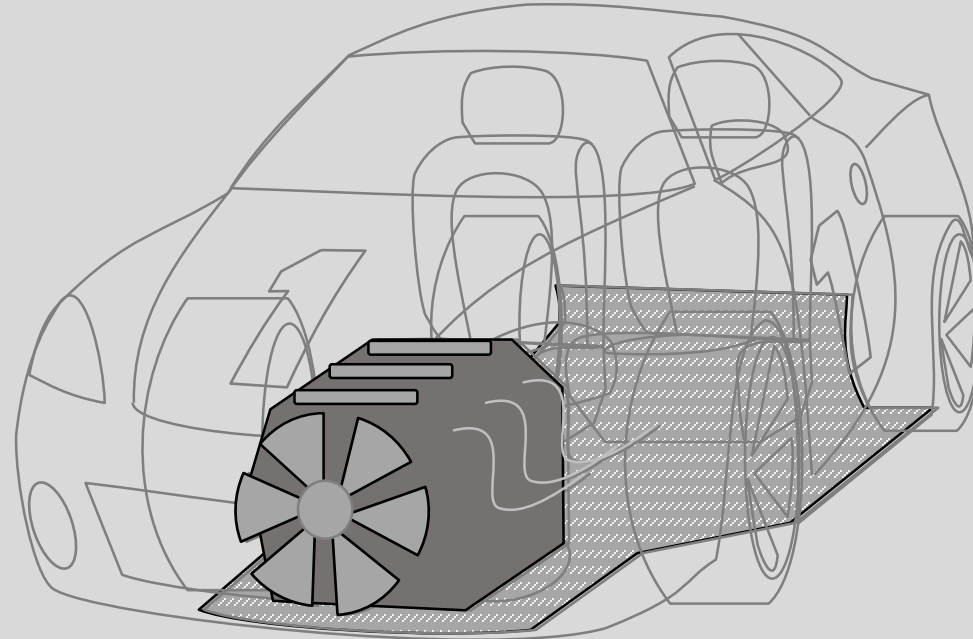
# أبعاد الخارطة الأربعة

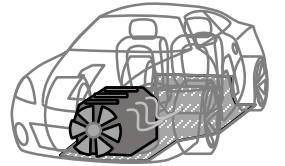
|   |                |
|---|----------------|
| ● | البعد المؤسسي  |
| ● | البعد الحجمي   |
| ● | البعد الجغرافي |
| ● | البعد القطاعي  |



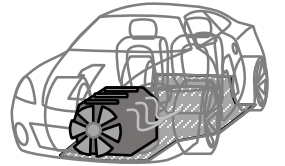


# ١. البعد المؤسسي



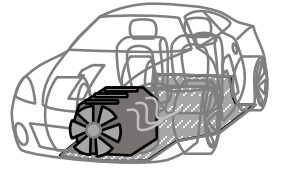


- ✓ أهم عنصر على الإطلاق بلا منازع
- ✓ ينبع من مشاكله ضعف التوجهات المستقبلية للمنشآت الصناعية والذي ظهر بوضوح في تحليل نتائج الاستبيان
- ✓ إصلاح البعد المؤسسي يوجه باقي الأبعاد للاتجاه الصحيح بصورة شبه تلقائية



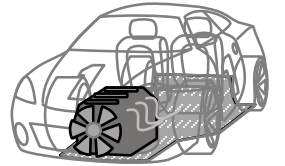
## • إصلاح مؤسسي عام وشرط مسبق لكل شيء

- رؤية مستقبلية واضحة المعالم للدولة
- خطة استثمار حقيقية قائمة على تعظيم فرصة مصر في سلاسل القيمة المحلية و الدولية
- دور واضح للقطاع الخاص في مناخ تنافسي عادل
- لامركزية في التنفيذ



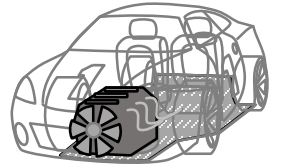
## • إصلاحات مؤسسية متخصصة

- ✓ إدارة كفاءة تحقق متطلبات الحوكمة على كل المستويات
- ✓ تصحيح مؤسسي حقيقي للصورة الذهنية للعامل الفني (اللقب اللائق والمرتب اللائق والحوافز)
- ✓ نظام معلومات ديناميكي متكامل وشامل للعرض والطلب في سوق العمل
- ✓ تنوع واستدامة التمويل



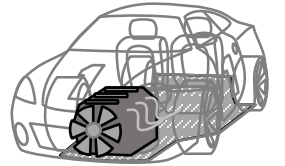
## • تفاصيل مؤسسية خاصة بمنظومة التدريب ( ١ )

- ✓ ضمان مشاركة أوسع وأعمق للقطاع الخاص في منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.
- ✓ الوصول بتغيير المنظومة على أرض الواقع بما يحقق تغيير الانطباعات غير الإيجابية لدى أصحاب الأعمال عن المنظومة ككل.
- ✓ تصميم حوافز تستفيد من استعداد المنشآت للتعاون مع جهات التعليم والتدريب على المستوى التخطيطي والتنفيذي.



## • تفاصيل مؤسسية خاصة بمنظومة التدريب (٢)

- ✓ تقييم منظومة التدريب التي تقدمها الدولة بمختلف عناصرها بناء على دراسة للاحتياجات الحالية والمستقبلية للمنشآت مع مراعاة الفروق بين المنشآت من حيث الحجم والقطاع والمنطقة الجغرافية.
- ✓ تقييم موضوعي لبرامج التعليم المزدوج قبل أي توسع فيها
- ✓ يتم علي أساسه تحديد:
  - عدد مراكز التدريب المطلوبة و نوعها وتوزيعها الجغرافي
  - طبيعة البرامج المقدمة التي تعكس احتياج المنشآت بأنواعها و تخصصاتها
  - تحديد أسلوب تقييم المدربين والمتدربين والبرامج وفقا لتجارب الدول الأخرى
  - وضع نموذج واضح للشروط الواجب توافرها في مراكز التدريب
  - آلية المتابعة والتقييم للمنظومة التنفيذية داخليا وخارجيا



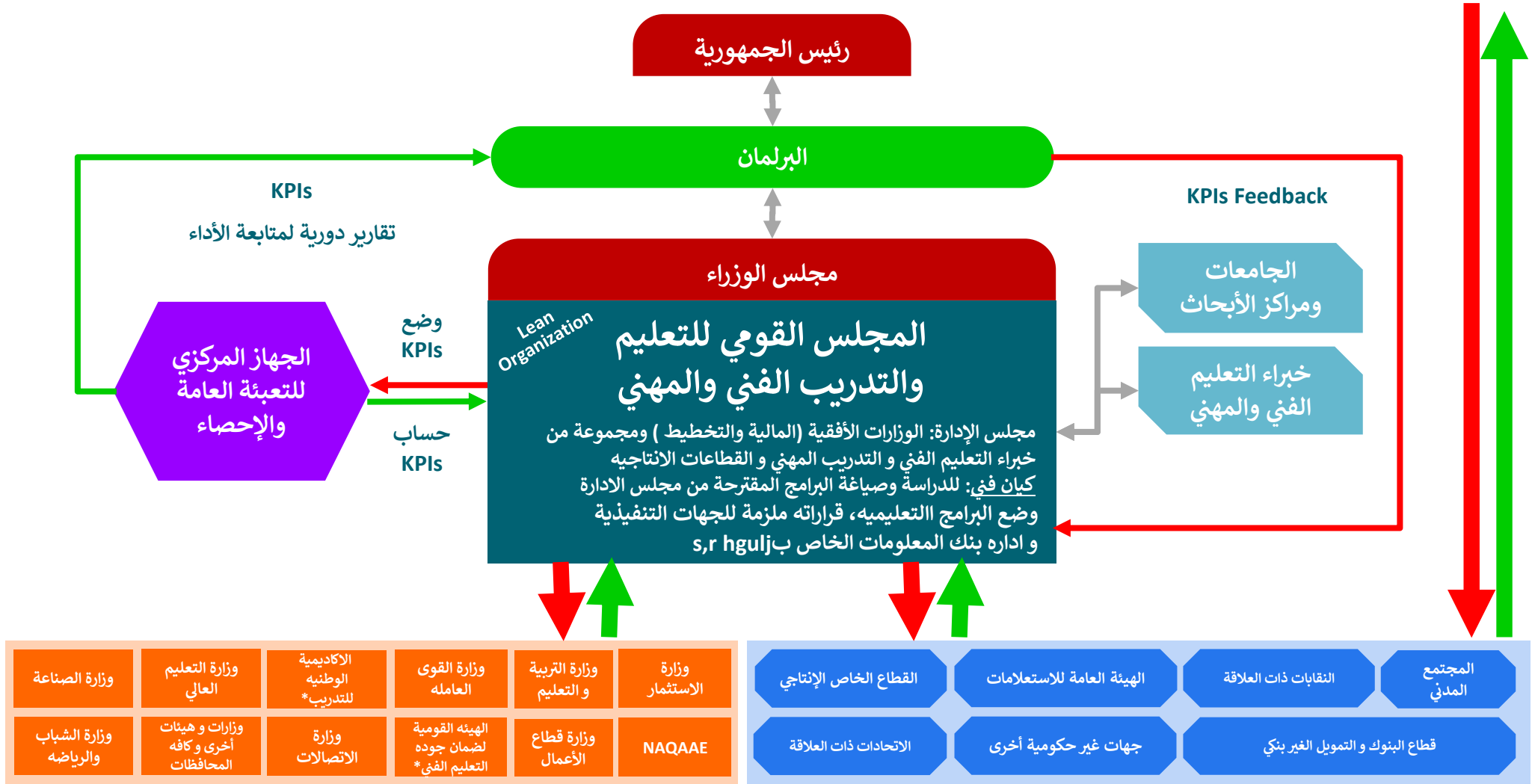
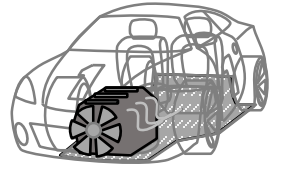
## • إصلاحات مؤسسية متخصصة

✓ إدارة كفاءة تحقق متطلبات الحوكمة على كل المستويات تبدأ بسلطة عليا ملزمة بالتنفيذ

✓ تصحيح مؤسسي حقيقي للصورة الذهنية للعامل الفني (اللقب اللائق والمرتب اللائق والحوافز)

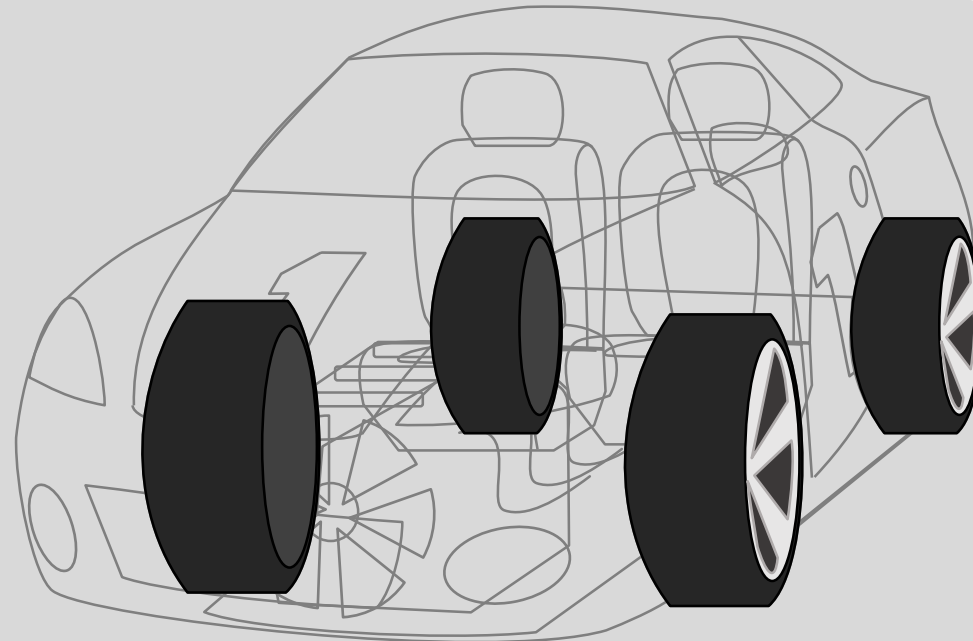
✓ نظام معلومات ديناميكي متكامل وشامل للعرض والطلب في سوق العمل

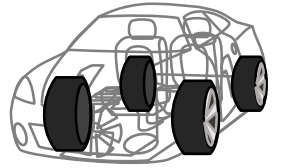
✓ تنوع واستدامة التمويل





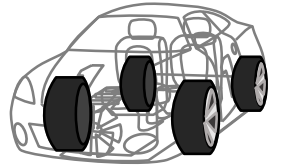
## ٢. البعد الحجمي





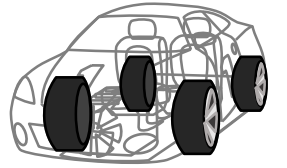
## • أهم المقترحات لنتائج إيجابية سريعة

- ✓ تصميم سياسات دعم التشغيل بما يتناسب مع احتياجات الأحجام المختلفة للمنشآت
- ✓ الاهتمام بالمنشآت الكبيرة لأنها الأكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة
- ✓ بشكل عام استهداف المنشآت المتوسطة بمجموعة مختلفة من السياسات التحفيزية لاقتربها من أداء المنشآت الكبيرة و قدرتها على خلق فرص عمل كثيرة
- ✓ الفصل في المسمى المتداول بين المنشآت المتوسطة والأخرى الصغيرة وتمييز الأولى بسياسات منفصلة عن تلك الخاصة بالمنشآت الصغيرة يحفز الأخيرة على الارتقاء والنمو بشكل مستمر
- ✓ دعم القدرة التصديرية للمنشآت الصغيرة وتيسير تعاونها مع المنشآت الكبيرة والمتوسطة
- ✓ دراسة الأسباب وراء النظرة المستقبلية غير الإيجابية للمنشآت الصغيرة تحديدا



## • سياسات و إجراءات محددة

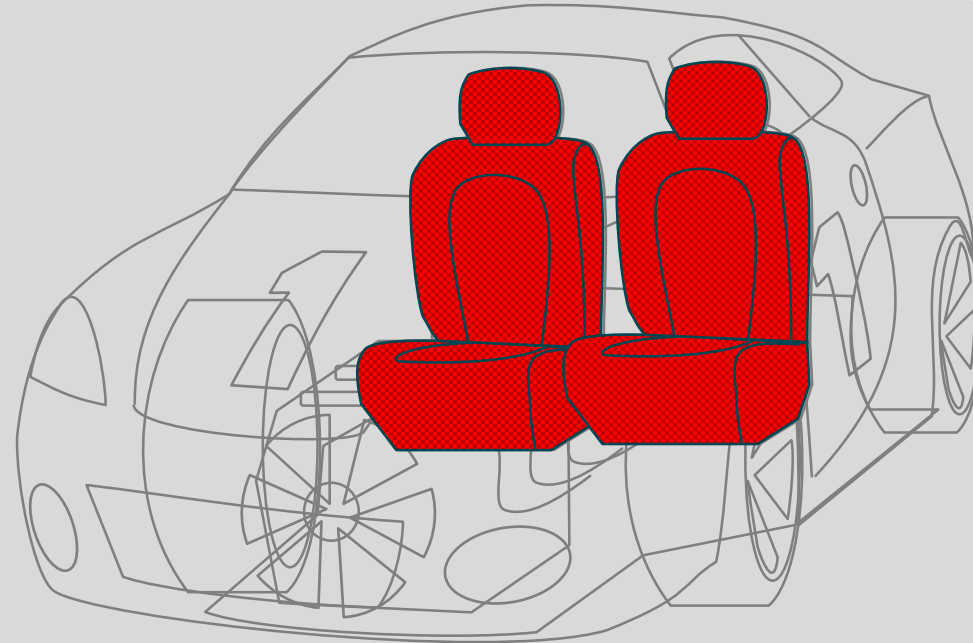
- ✓ حل مشكلات المنشآت الكبيرة والمتوسطة المتعلقة باسترداد مستحقاتها لدى وزارة المالية من خلال المقاصة لتوفير السيولة اللازمة لها
- ✓ سرعة تنفيذ مبادرة البنك المركزي لتمويل رأس المال العامل لدعم المنشآت الصغيرة
- ✓ مراجعة كافة القرارات المرتبطة بالتصدير من حيث تأثيرها على المنشآت الصغيرة حيث إن معظم القرارات حالياً يستفيد منها فقط من يصدر أو يستورد بشكل مباشر و ليس من خلال وسيط وهذا ليس الحال بالنسبة للمنشأة الصغيرة
- ✓ إعادة إحياء مبادرة المجالس التصديرية لصغار المصدرين (توفير المعلومات عن الأسواق و التصدير المجمع و الحوافز)

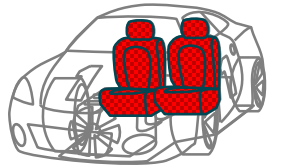


## • سياسات وإجراءات محددة

- ✓ استهداف مشاركة المنشآت المتوسطة والصغيرة في برامج التعليم المزدوج مع ضرورة وضع الضوابط اللازمة لضمان جودة هذا التدريب
- ✓ تصميم حوافز لجذب المنشآت الكبيرة لتدريب الطلبة من خلال برامج التعليم المزدوج
- ✓ ضرورة تمثيل المنشآت الكبيرة والمتوسطة في عملية تطوير المناهج على أن يكون ذلك بشكل مؤسسي

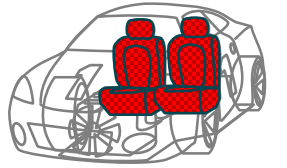
## ٣. البعد الجغرافي





## • أهم المقترحات لنتائج إيجابية سريعة

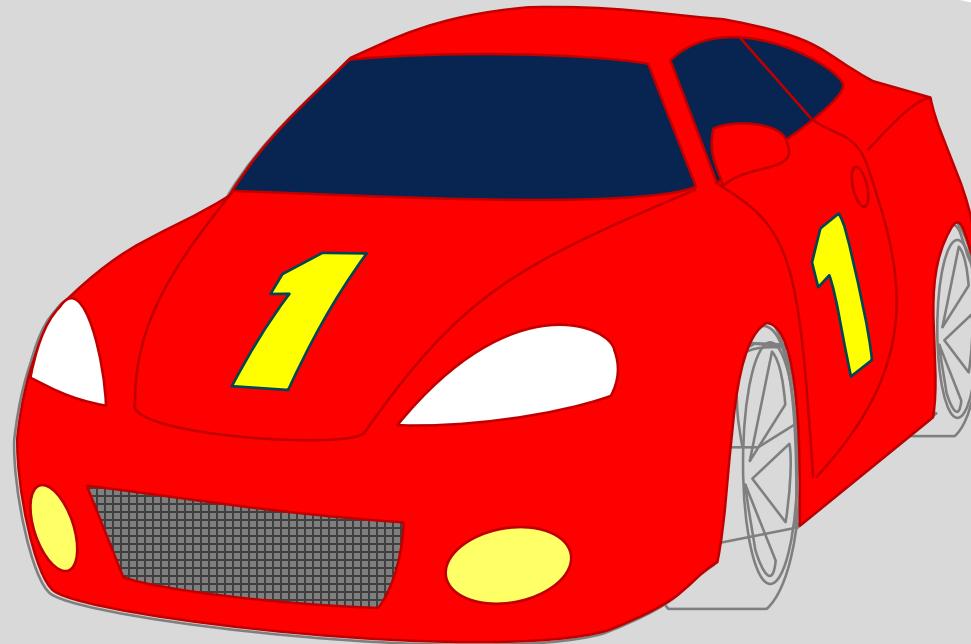
- ✓ تغيير الصورة الذهنية للوجه القبلي من مكان تركز للفقر وبالتالي المعونات المالية إلى محور تنمية حقيقي يثبت نفسه بتوجهاته المستقبلية الإنتاجية التي تتسم بالابتكار أكثر من أي مكان آخر في مصر، وبالتالي هناك حاجة ملحة لاستكمال البنية التحتية للخدمات وكذلك استكمال مشروع ميناء سفاجا و مراجعة إجراءات و تكلفة و زمن الاستيراد والتصدير.
- ✓ التركيز على الإسكندرية لتوجهها الابتكاري الواضح والمتميز مقارنة بكافة الأقاليم الأخرى في مصر مما يجعلها الفرص الرابع في جذب الأقاليم الأخرى.
- ✓ دراسة أسباب تواضع التوجهات المستقبلية للصناعة و بالتالي ضعف الطلب على العمالة في باقي أقاليم الجمهورية وتحديد القاهرة و الوجه البحري.



## • سياسات و إجراءات محددة

- ✓ ضرورة استهداف برامج التشغيل والتدريب للمنشآت الموجودة في الوجه القبلي وعلى كافة المستويات الوظيفية باعتبارها الأكثر خلقا لفرص العمل في المستقبل
- ✓ تنفيذ برامج تدريبية متخصصة بالجامعات لتأهيل الخريجين في الإسكندرية بحيث تمكنهم من امتلاك المهارات التي تتناسب مع التوجهات غير التقليدية للمنشآت
- ✓ زيادة عدد المدارس الفنية ومراكز التدريب في الوجه البحري بما يتناسب مع حجم الطلب للتغلب على مشكلة ندرة العمالة الفنية
- ✓ تقديم حوافز لدعم التوجهات الابتكارية (غير التقليدية) في منشآت الإسكندرية و الوجه القبلي
- ✓ استهداف تنفيذ برامج التعليم المزدوج خارج القاهرة وتحديدًا في الوجه القبلي والإسكندرية والوجه البحري بالترتيب

## ٤. البعد القطاعي







## • أهم المقترحات لتحقيق نتائج إيجابية سريعة

- ✓ تذليل المشكلات التي يعاني منها قطاع المستحضرات الصيدلانية لأنه قطاع واعد على كل المستويات
- ✓ تعزيز القدرة التصديرية لقطاع الطباعة لأن له توجه ناجح و إيجابي في هذا المجال ومن أكثر القطاعات تأثرا بالتكنولوجيا الحديثة
- ✓ إعادة النظر في توجهات الدولة على المستوى القطاعي في ظل تدني التوجهات المستقبلية لقطاعات محل اهتمام الدولة خاصة مواد البناء والجلود والأثاث
- ✓ دراسة الأسباب وراء النظرة غير الإيجابية للمنشآت في قطاعي الصناعات الهندسية والكيمياوية



## • سياسات وإجراءات محددة

- ✓ الإسراع بوضع استراتيجيات للتنمية للقطاعات التي ليس لديها استراتيجيات تنمية معلنة وتحديد قطاعي المستحضرات الصيدلانية و الطباعة و دعمهما
- ✓ تغيير شامل في أداء المراكز التكنولوجية و شكلها القانوني لتقوم بدورها الحقيقي في دعم التطور التكنولوجي القطاعي
- ✓ إيجاد حلول سريعة لمشكلات صناعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية نظرا لضعف توجهها التصديري المستقبلي بالرغم من حجمها الكبير حاليا، و الذي ينعكس بالتأكيد في ضعف قدرتها على خلق فرص العمل



## • سياسات وإجراءات محددة

✓ تركيز جهود الدولة في توفير عمال تشغيل و فنيين على مستوى مهاري مرتفع لأن هذا هو المطلوب الأساسي لكافة القطاعات، و تحفيز المنشآت على توفير تدريب أكثر تقدماً يفوق ذلك المستوى المهاري، بدلا من هدر الموارد بتدريب ضعيف تكررته المنشآت داخل مصانعها

✓ الحد من الاستعانة بالعمالة الأجنبية من خلال:

١- التوسع في البرامج التدريبية المتخصصة في إصلاح وصيانة الآلات لكافة القطاعات

٢- ضرورة إدخال ثقافة العمل والالتزام والدقة في الأداء كجزء أساسي ضمن القيم التي تستهدف منظومة التعليم والتدريب غرسها في العامل

✓ ضرورة تضمين المهارات غير الفنية في منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني

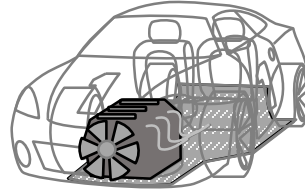
✓ إعادة إحياء مجلس التدريب الصناعي

✓ التوسع في تطبيق مشروع وظيفتك جنب بيتك

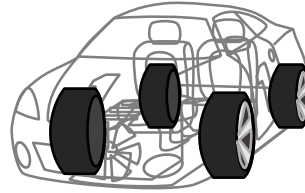
# كلمات أخيرة

- غالبية المشكلات ناتجة عن تداخل الأدوار، فالدولة دورها غير واضح ومحدود التأثير، ولذلك نجد أن برغم كبر حجم الجهد المبذول إلا أنه غير فعال.
- فردية جهود القطاع الخاص وعدم وضوح اتجاهها في محاولته تعويض القصور في المنظومة، وبالتالي ضياع جهوده وموارده في إنهاء الإجراءات، وتدريب الخريجين،... إلخ.
- وجود جزر منعزلة من الحوافز (حوافز الاستثمار، برنامج دعم الصادرات، توفير أراضي، توفير دعم فني، بناء قدرات، دعم الصعيد، و حوافز تمويلية أخرى).
- سياسات غير مستقرة ورؤية مستقبلية غير واضحة.

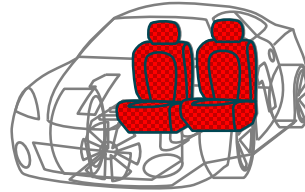
البعد المؤسسي



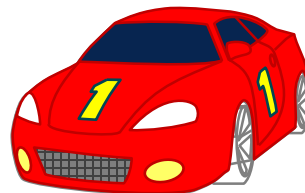
البعد الحجمي



البعد الجغرافي



البعد القطاعي



نؤكد مره أخيرة أنه  
بدون هذه الأبعاد  
مجتمعة (على الأقل)  
لن يتحقق هدف  
الارتقاء المطلوب  
بمنظومة التعليم الفني  
والتدريب المهني